

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1587

المعقودة في قصر الأمم، يوم الثلاثاء، 10 آب/أغسطس 2021، الساعة 11/50 صباحاً

الرئيسة: السيدة ليزلي إي. نورتن..... (كندا)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1587 من جلسات مؤتمر نزع السلاح.

الزميلات الموقرات والزملاء الموقرون، أود بادئ ذي بدء أن أقول بضع كلمات بشأن الجلستين العامتين اللتين عقدناهما الأسبوع الماضي. لقد خاب أمني في أن نتفق على تحديث النظام الداخلي على نحو يجعله مرآة للمساواة بين النساء والرجال في مؤتمر نزع السلاح رغم دعم أغلبية كبيرة من الوفود للتحديث. أما وقد قلت هذا، فإنني أعرب لكم جميعاً عن شكري لكم على المشاركة في مناقشة هذا الموضوع المهم.

وإننا، في تقديري، لن نحقق توافق الآراء بشأن هذه المسألة أثناء هذا الأسبوع الأخير من رئاسة كندا، غير أنني أشجع الدول على مواصلة المناقشات غير الرسمية. فأننا لم نسمع أي اعتراضات على مبدأ المساواة وأعتقد أن إحدى الرئاسات المقبلة ستحاول مرة أخرى تحديث النظام الداخلي على نحو يعبر عن قيمنا المشتركة وممارستنا. وما حققناه هو البدء في محادثة وقد يأتي الوقت المناسب، مثلما لاحظ بعض الوفود، لإجراء هذه التغييرات. فلنتمسك بالأمل في أن يحدث ذلك قريباً.

والآن أنقل إلى التركيز على الجلسة العامة لهذا اليوم، التي سنناقش أثناءها الوثيقة CD/2197، التي قدمها وفد أستراليا السنة الماضية باعتبارها وثيقة رسمية. ومثلما تعلمون، أجرت أستراليا أثناء توليها الرئاسة، مشاورات مكثفة سألت فيها الدول عن آرائها في مؤتمر نزع السلاح وعن سبل المضي قدماً. لكن، بسبب جائحة الكوفيد-19، لم تطرح هذه الورقة للنقاش في المؤتمر. وأثناء مشاوراتنا غير رسمية، أعربت عدة دول عن اهتمامها بمناقشة هذه الورقة. فالوثيقة CD/2197 هي ثمرة العمل المضني الذي لم تقم به أستراليا وحدها وإنما قامت به أيضاً تلك الدول التي ساهمت بمدخلاتها في الورقة.

والآن، أود أن أعطي الكلمة للسفيرة مانسفيلد من أستراليا حتى يتسنى لها عرض الورقة وتقديم بعض المعلومات الأساسية.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلت بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر كندا على عقد هذا الاجتماع اليوم. ونحن بالفعل مسرورون جداً أن يتيح مؤتمر نزع السلاح فرصة لمناقشة ورقة العمل CD/2197. فهذه هي الورقة التي تلخص ما دار في المشاورات التي أجريناها أثناء تولينا رئاسة مؤتمر نزع السلاح العام الماضي.

وفي مستهل مناقشة اليوم، رأينا أنه سيكون من المفيد أن نعرض باختصار التفكير الذي أدى بنا إلى إجراء تلك المشاورات في منتصف عام 2020، والسياق الذي قمنا فيه بذلك والمجالات الرئيسية التي تم التركيز عليها في تلك المشاورات. ولا شك في أن الوفود تذكر أن خططنا بالنسبة للرئاسة قد تعطلت بشكل كبير مع بدء انتشار جائحة الكوفيد-19.

فقد بدأت رئاستنا في آذار/مارس 2020 وتم الاضطلاع بمهامها على مرحلتين. أسبوعان في آذار/مارس ثم أسبوعان في أيار/مايو/حزيران/يونيه؛ وكان ينبغي أن يُعقد مؤتمر استعراض تنفيذ معاهدة عدم الانتشار لعام 2020 في الفترة التي تخللت هاتين الفترتين. ونظراً إلى أنه تعذر انعقاد مؤتمر نزع السلاح ومؤتمر الاستعراض في تلك الفترة، كان علينا أن نبتدع أفكاراً تهيئنا إلى سبل يمكننا بها الاستفادة على نحو أفضل من رئاستنا في خدمة مؤتمر نزع السلاح. فإذا كنا نقدر هذه الهيئة، ينبغي لنا أن نفكر في هذا الأمر. وإذا كنا نقدر العمل الذي تقوم به هذه الهيئة، فإن التفكير من حين لآخر في ذلك العمل يبدو لنا من الأمور المفيدة التي يمكننا القيام بها. ولأنه كانت لدينا فترة طويلة إلى حد ما للقيام بذلك، امتدت أساساً من مطلع شهر آذار/مارس إلى مطلع شهر حزيران/يونيه، ظننا أنه كان بإمكاننا المساهمة بهذه الطريقة. وفي هذا السياق فكرنا أنه بإمكاننا الاستفادة من وقتنا بالاستماع إلى آراء الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح وبجس نبض وفود مؤتمر نزع السلاح.

وهكذا، وإذ بدأنا في إدراك الإمكانيات التي يتيحها عالم منصّتي Zoom و Webex وإدراك أن فترة الإغلاق لا يجب أن تكون بالضرورة فترة لا يقع فيها أي شيء، شرعنا في وضع جدول أعمال مكثف لإجراء مكالمات ثنائية افتراضية. وتعذر علينا التحدث إلى كل وفد من وفود مؤتمر نزع السلاح، لكننا تحدثنا مع أكثر من 40 عضواً ومراقباً.

ودعونا مندوبي مؤتمر نزع السلاح إلى طرح آرائهم في الأولويات وفي دور المؤتمر والسبل الكفيلة بالخروج من الطريق المسدود وتحقيق فعالية أكبر. واستطلعنا تحديداً الآراء بشأن أي من مسائل الأمن أو تحديد الأسلحة كانت الأكثر أهمية بالنسبة لوفود مؤتمر نزع السلاح وأي المسائل ترى الوفود أن المفاوضات داخل المؤتمر ستساعد في حلها.

واستقصينا الآراء بشأن ما تود الوفود أن يتفاوض مؤتمر نزع السلاح بشأنه على مدى السنوات الخمس أو العشر التالية وبشأن الكيفية التي يمكن بها للمؤتمر أن يبنى توافقاً للآراء بشأن تلك المفاوضات.

وطلبنا تزويدنا بمدخلات بشأن الأفكار الكفيلة بالخروج من الطريق المسدود فيما يتعلق ببرنامج العمل، وما هو برنامج العمل أو ماذا ينبغي أن يكون، وما هو دوره، وكذلك الآراء بشأن سبل جعل مؤتمر نزع السلاح أكثر فعالية.

وأجرينا مشاورات سرية مع مشاركة النتائج الرئيسية على أساس عدم الإسناد. وأردنا أن يشجع هذا أعضاء مؤتمر نزع السلاح على التحلي بالصراحة وقول كل ما لديهم، وأود أن أشكر جميع تلك الوفود التي التقينا بها لأننا فعلاً التقينا بتلك الروح، فقد كان من الواضح أن وفوداً عديدة رأيت في هذا فرصة للتفكير في المؤتمر بطريقة جديدة.

وكانت ثمرة هذا ورقة العمل CD/2197. فأستراليا حررت هذه الوثيقة، وهي بالطبع تعبر عن الطريقة التي انعقدت بها الاجتماعات من وجهة نظرنا، بيد أن الآراء المضمّنة فيها ليست آراء أستراليا. لقد حاولنا بصدق أن نجعل هذه الوثيقة ناتجاً مشتركاً يلخص الآراء التي سمعناها منكم جميعاً.

ولن أحاول اليوم تلخيص تلك الاستنتاجات. فهي معروضة بوضوح في الورقة وأنا تناولتها بتفصيل أكثر قليلاً عندما خاطبت هذه الهيئة في 30 حزيران/يونيه من العام الماضي. لكن ما أود فعله هو التوجه بالشكر مجدداً لكم جميعاً على النهج البناء فعلاً الذي اعتمدته وفودكم في القيام بهذا العمل وأن أشكر جميع الوفود على مساهمتها مرة أخرى في هذا النقاش بنفس الروح في يومنا هذا.

لقد أردنا أن نبدأ محادثة. ولسنا ندري إلى أين سيؤدي ذلك، ولكننا شعرنا بالفعل أن من المهم أن يأخذ مؤتمر نزع السلاح الوقت وأن يعتمد الفرصة - كما ينبغي لجميع المؤسسات أن تفعل - للتفكير في دوره وأولوياته والكيفية التي يفعل بها ما يفعل. وعليه، يمكننا ربما أخذ مزيد من الوقت اليوم توجيهاً لتلك الغاية.

وفي الختام، أشكركم مجدداً، السيدة الرئيسة، على تيسير هذه المناقشة اليوم. وإننا نتطلع فعلاً إلى أن نسمع منك أثناء ما سيكون بلا شك محادثة مستمرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفيرة مانسفيلد على بيانها. وقبل أن أعطي الكلمة لوفود أخرى، أود أن أقدم بضع ملاحظات نيابة عن بلدي، كندا.

أود أن أشكر أستراليا على القيام بهذا العمل وعرضه على مؤتمر نزع السلاح اليوم. وإنني ممتنة أيضاً لجميع الدول الأخرى التي تقدمت بمدخلات لإغناء هذه الورقة. فبالنسبة لكندا، ينبغي أن يكون التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً فيما يتعلق بنزع السلاح على رأس أولويات هذا المؤتمر. ولكن، طالما أن هذا الأمر لا يفتأ يُفلت من بين أيدينا، فإننا نعتقد أنه يمكن تعزيز السلم والأمن الدوليين إذا ما توصل

أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن قواعد أو مدونة سلوك أو تدابير أخرى تتعلق بالبنود الواردة في جدول الأعمال. وهنا أيضاً يكون من الضروري تسليط الضوء على أهمية العمل بروح توافق الآراء، فلا يكسر الأعضاء توافق الآراء إلا عندما تتعذر أي وسيلة أخرى لتفادي اتخاذ قرارات تلحق الضرر بمصلحتهم الوطنية.

أما بالنسبة لأولويات كندا، فإننا لا زلنا نعتقد أن التفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تدبير قد حان وأوانه وبلغ مرحلة متقدمة من التطور ويحظى بدعم كبير بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح وعلى الصعيد العالمي معاً.

أما الأمن في الفضاء الخارجي فهو مجال آخر ذو أهمية يتعين على المؤتمر تناوله ويشتمل هذا على النظر في إبرام اتفاق لحظر تجارب الأسلحة المضادة للسوائل التي تُنتج الحطام الفضائي.

ومن الأولويات أيضاً تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد انضمت كندا إلى مجموعات أقلية باعتبار ذلك وسيلة لدعم تنفيذها. فقد وضعت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومبادرة ستوكهولم بشأن السلاح النووي معاً توصيات عملية للنهوض بركائز المعاهدة الثلاث جميعها في مؤتمر الاستعراض المقبل.

والآن أعطي الكلمة لأي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة بشأن الوثيقة CD/2197. وأول المتكلمين على قائمتي هو سفير الولايات المتحدة الأمريكية. لك الكلمة، سيدي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العامة المهمة للغاية وأشكر استراليا على تجميع هذه الورقة. قبل الأسبوع الماضي، كنت سأقول إن بإمكان جلسة اليوم أن تكون المناقشة الأكثر جدوى من بين المناقشات التي عقدناها منذ سنوات. وبعد انهيار الجلسة العامة السابقة، بإمكانني أن أقول صادقاً الآن إنها أيضاً المناقشة الأهم على الإطلاق التي كان بالإمكان أن نعدها في هذه الظرفية بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح.

فورقة أستراليا تتناول جميع المسائل وهناك عدة أشياء تثير انتباهنا أنا ووفدي.

فبالنسبة لمسألة الأولويات ومؤتمر نزع السلاح، تضمنت الورقة، في معظمها، ما نتوقع أن يكون مدرجاً ضمن المسائل الأساسية في جدول الأعمال. وقد استمعنا إلى نفس المجموعة من الآراء في مناقشاتنا المواضيعية هذه السنة. بيد أنني مهتم بفكرة أن جدول أعمال المؤتمر قد يستفيد من بعض التغيير وأنه لا يتضمن التهديدات المعاصرة أو الناشئة، بما فيها التهديدات البيولوجية والسيبرانية.

وربما يكون إجراء تغيير في البنود الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح فكرة جيدة. وربما لا يكون كذلك. وهذا، بصراحة، شيء لم تناقشه الولايات المتحدة على الصعيد الداخلي منذ بعض الوقت. ومع ذلك، إذا كانت هناك أفكار تتعلق بالكيفية التي يمكن بها جعل جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أكثر صلة بالموضوع و متمشياً أكثر مع العالم الذي نعيش فيه والتهديدات التي نراها آتية مستقبلاً، فإن الولايات المتحدة ستترغب عندئذ في سماع تلك الأفكار. ونود عقد تلك المناقشة.

ونحن مهتمون أيضاً بمناقشة الأفكار المطروحة في الورقة بشأن كيفية القيام بالعمل التمهيدي الذي من الضروري أن نقوم به حتى لمجرد البدء في التفاوض بشأن أي موضوع. وثمة بيت القصيد والسبب الذي يجعل هذه الورقة وهذه المناقشة على هذا القدر من الأهمية. فلا سبيل لنا إلى عقد هذه المناقشات، ولا إلى إجراء أي من المناقشات الجوهرية الصعبة التي يتعين علينا إجراؤها ما لم نضع جدياً في الاعتبار الجزئين اللذين تتكون منهما ورقة أستراليا: كيف نخرج من الطريق المسدود بشأن برنامج العمل وكيف يمكننا أن نكون أكثر فعالية؟

أما بشأن برنامج العمل، فهذه الورقة تنتبأ بوضوح بالأسابيع العشرة الأولى من دورة عام 2021. ونحن، باعتبارنا هيئة، لا نتفق على ما إذا كان يتعين أن يتضمن برنامج العمل ولاية تقاوضية أم لا. وأفهم أن العديد لديهم اعتقاد راسخ بأنه يتعين أن يتضمن برنامج العمل ولو إشارة إلى ولايتنا التقاوضية، وفعل غير ذلك يعرّض مؤتمر نزع السلاح لخطر أن يضل طريقه أكثر. أما من جانبنا، فتعتقد الولايات المتحدة أن برنامج العمل ينبغي أن يحدد مسار السنة - أيًا كان ذلك المسار - مثلما كان سيفعل اقتراح الجزائر العام الماضي واقتراح بلجيكا هذا العام.

وعليه، فإننا نجد أنفسنا خاسرين إن نحن فعلنا وإن لم نفعل. وقد نحتاج إلى مناقشة ما الذي يتعين أن يكون عليه برنامج العمل، بيد أن عقد ذلك النقاش يعني أن علينا أن نتكلم في أمر آخر غير التفاوض على بند أساسي من بنود جدول الأعمال، ولكن هذا بالتحديد ما يمنعنا من اعتماد برنامج عمل. وأود أن أشير أيضاً إلى أن عدداً من الوفود، حسب ما جاء في الورقة، يرى أن قيادة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وسيلة فعالة للخروج من هذا الطريق المسدود. ومرة أخرى، أقول إنني أفهم ذلك الشعور، بل إنني أتفق معه. بيد أن يتعين علي أن أقول إنه كانت هناك، أثناء مناقشات برنامج العمل هذه السنة، صيغة واحدة على الأقل يمكن أن يتفق عليها جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولكن ذلك لم يكن كافياً.

وهو ما يوصلني إلى ما أعتقد أنه محور ما سألت عنه أستراليا وما ينبغي لنا أن نناقشه بجديّة: كيف يمكننا أن نجعل مؤتمر نزع السلاح أكثر فعالية؟

إن الأفكار المطروحة في هذه الورقة تتنوع ما بين المسألة الواسعة - والصعبة - المتمثلة في كيفية نزع الطابع السياسي عن مجلس نزع السلاح وبين الطلب المحدد جداً - والذي يبدو سهلاً - بأن تتضمن رموز ووثائق نزع السلاح إشارة إلى السنة التي تنتج فيها - أي، عوض أن تحمل الرمز "CD/1299"، سكتب بهذه الطريقة - أو CD/1299-95، أو شيء من هذا القبيل. والولايات المتحدة مستعدة لدراسة جميع هذه المسائل.

وإننا نعتقد أيضاً أننا بحاجة إلى دراسة مسألة العضوية. فالمادة 2 من النظام الداخلي تنص على أنه "يجري استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة". ولم يرد تعريف لعبارة "فترات منتظمة"، غير أنني أعتقد أننا استعرضنا عضوية مؤتمر نزع السلاح آخر مرة في عام 1999 - وأن هذا لا يبدو "منتظماً" بالنسبة للولايات المتحدة. وأشير أيضاً إلى أن هناك 25 طلباً للعضوية على الأقل لا يزال قيد النظر.

وأود أن أقول بوضوح إن الولايات المتحدة لا تتخذ موقفاً مما إذا كان ينبغي لنا زيادة عدد الأعضاء في المؤتمر أم لا. نحن فقط نقول إننا، كهيئة، نحتاج إلى استعراض الطلبات. والراجح أنه ينبغي لنا النظر في الوتيرة التي ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستعرض بها عضويته حتى يتم ذلك الاستعراض على فترات منتظمة.

ويمكن أن تتضمن مسألة العضوية ليس النظر في زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل النظر في خفض عدد الأعضاء أيضاً.

وعلى نفس المنوال، تعتقد الولايات المتحدة أنه حان الوقت لاستعراض الكيفية التي ندير بها رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وقد سبق أن فعلنا ذلك. ففي عام 1994، قمنا بتعديل المادة 12 لكي تنتقل الرئاسة إلى رئيس المؤتمر في السنة التالية عند اعتماد التقرير النهائي.

فهل تكون مدة أربعة أسابيع لكل رئاسة الإطار الزمني الأمثل، أم ينبغي لنا النظر في تغييرها؟ وهل هناك ظروف مستفادة من السنتين الأخيرتين من العمل بصيغة "6 رؤساء + 2" - التي تكفل التنسيق بين الرؤساء الستة لكل دورة، وبين آخر رئيس للدورة السابقة وأول رئيس للدورة التالية - ينبغي النظر في إدراجها ضمن النظام الداخلي؟

وهل ينبغي اعتماد معايير ما للاضطلاع برئاسة مجلس نزع السلاح؟ أعرف أن هذه مسألة حساسة جداً من الناحية السياسية، لكن ينبغي أن نكون قادرين على مناقشتها.

السيدة الرئيسة، أنا لا أملك الأجوبة على الأسئلة المطروحة في الورقة ولا على الأسئلة التي طرحتها اليوم. بيد أنني أستطيع القول بصورة قاطعة إنه إذا كان عملنا، كمؤتمر نزع السلاح، هو التفاوض على صكوك دولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، فإنه من صميم عملنا أيضاً أن تواصل هذه الهيئة عملها. علينا أن نكون الرئيس التنفيذي للعمليات وفريق التفاوض كذلك. ولن نستطيع القيام بذلك - وأكرر قولتي لن نستطيع القيام بذلك - ما لم نتحدث في طريقة قيام مؤتمر نزع السلاح بعمله فعلياً وما لم نتخذ قرارات في هذا الشأن. وعلينا أيضاً أن نكون مستعدين لإجراء تغييرات عندما تكون هذه التغييرات منطقية.

ولقد أشرت، في مستهل ملاحظاتي، إلى ما قد يُعتبر نقاشاً جرى الأسبوع الماضي. وفكرة أنه لا يوجد تمييز نسقي مرتبط بالنظام الداخلي الحالي خيرٌ مثال على العالم البديل الذي يلح بعض الوفود على حبس مؤتمر نزع السلاح فيه. فهل يستطيع أي أحد في هذه القاعة أن يقول بصدق إن رفض مناقشة هذه المسائل يقربنا من البدء فعلاً في المفاوضات التي يقترحها العديد منا؟

أعتقد أن الجواب واضح. كما أعتقد أن عدداً من الوفود يدرك تماماً أن رفض الحديث عن أي شيء آخر إلا الولاية الأساسية يبعدنا أكثر في حقيقة الأمر عن المفاوضات، وأن هذا الأمر لا يقلقهم في شيء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وأعطي الكلمة

الآن لسفير هولندا.

السيد غابريلسي (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): في الأسبوع الماضي، وبعد النقاش الذي عقدناه، قلت إنني لا أرغب في أن أخاطبك مستقبلاً بعبارة "السيدة الرئيسة" لأننا نعتقد أن مجرد إجراء التغييرات اللغوية التي اقترحتها كان ينبغي الاتفاق عليه بتوافق الآراء في هذه الهيئة. وبكل تأكيد، وما دامت الدول الممثلة هنا قد أعربت جميعها عن رغبتها في تحقيق المساواة بين الجنسين، فإنني أردد صدق كلماتك ومفادها أن هذا الموضوع سيبقى مضمناً في جدول أعمالنا وسيُتخذ قرار بشأنه يوماً ما بتوافق الآراء، ولن يكون عليّ مخاطبتك بعبارة "السيدة الرئيسة".

ويود وفدي أن يعرب لك وللرئاسة الأسترالية السابقة لمؤتمر نزع السلاح عن شكره على إدراج الورقة الأسترالية CD/2197 في جدول أعمالنا لمناقشتها اليوم، وأود أن أشكر السفيرة مانسفيلد على مقدمتها في هذه الجلسة.

لطالما نادت هولندا بمناقشة طريقة عمل مؤتمر نزع السلاح محسنة وفعالة. وإن هذا النقاش، في ضوء تجربة السنوات القليلة الماضية، قد حان أوانه فعلاً ونأمل أن نستطيع الاستفادة من المناقشات التي عُقدت تحت الرئاسة الفيتنامية في عام 2019.

وسأركز في مداخلتي بالأساس على برنامج عمل المؤتمر. فربما نتذكرون أن هولندا قدمت ورقة عمل في هذا الموضوع في عام 2019 بعنوان "العودة إلى الأساس - برنامج العمل" (CD/2165) بهدف تمكين مؤتمر نزع السلاح من المضي قدماً عن طريق تحفُّص طريقة تنظيم عملنا بعين المنتقد. ومن الحجج الواردة في ورقة العمل أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعود إلى أصوله وأن ينظم عمله بالاستناد إلى برنامج العمل بالمعنى المقصود في النظام الداخلي والممارسة الشائعة على مدى السنوات الخمسة عشر الأولى من وجوده.

ففي الفترة ما بين عامي 1978 و1992، اعتمد مؤتمر نزع السلاح بنجاح برنامج عمله الذي تضمن جدولاً زمنياً فقط لا غير لأنشطته خُصص فيه وقت للعمل الموضوعي على بنود جدول الأعمال في الجلسة العامة للمؤتمر. وعليه، فإن برنامج العمل لم يكن سوى أداة تخطيط. ولم تُنشأ هيئات فرعية إلا بعد نشوء توافق للآراء بشأن ولايتها المتعلقة بكل بند من بنود جدول الأعمال على حدة. بيد أن الجهود تركزت، في العقدين الأخيرين، وبعبارة أدق منذ دورة عام 1999 فصاعداً، على جمع مختلف الولايات معاً فربطت بذلك ما بين برنامج العمل وإنشاء هيئات فرعية. وهو ما أرى المؤتمر في مازق قوض مكانته ومركزه.

وقد خُددت في ورقة العمل التي تقدمها هولندا ثلاثة مشاكل مترابطة. أولاً، عدم الاتفاق على الولاية المسندة لهيئة فرعية واحدة يمنع العمل الموضوعي على البنود الأخرى من جدول الأعمال. ثانياً، أصبح برنامج العمل غاية في حد ذاته عوضاً أن يكون أداة تخطيط. ثالثاً، استعُض عن العمل الموضوعي المنوط بالمؤتمر بمناقشات إجرائية تتناول تنظيم العمل.

ولأجل حل هذه المشاكل المترابطة، يُقترح في ورقة العمل أن نعود إلى الممارسة الراسخة والتي تؤدي الغرض منها المتمثل في استخدام برنامج العمل كأداة تخطيط لأغراض الجلسات العامة للدورة التالية وفك الارتباط بينه وبين إنشاء هيئات فرعية الذي ينبغي القيام به عن طريق اتخاذ قرار منفصل.

فالفصل بين برنامج العمل وبين إنشاء الهيئات الفرعية يتمشى تماماً مع النظام الداخلي القائم. وفضلاً عن ذلك، تعرض هذه المقاربة نهجاً برغماتياً للمضي قدماً أثبت نجاحه في الماضي. وفي الختام، يتيح الفصل بينهما للمؤتمر التركيز على مضمون جدول أعماله عوض التركيز على المسائل الإجرائية التي أعاققت تقدمه فترة طويلة جداً.

وإذ تضع هولندا هذه الاعتبارات نصب عينيهما، فإنها تشجع جميع الوفود على إعادة النظر في ورقة العمل والعودة إلى أصول العمل الناجح لمؤتمر نزع السلاح استناداً إلى برنامج العمل، بالمعنى المقصود في النظام الداخلي الذي ظل معمولاً به في السنوات الخمسة عشر الأولى من وجود المؤتمر. وختاماً أود أن أتجاوب مع موقف الاتحاد الأوروبي من تشكيلة هذه الهيئة، حيث إننا نتفق على أن هذه الهيئة تتسع لأعضاء جدد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير هولندا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لمندوبة الهند.

السيدة نارايانان (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، لقد سبق أن تحدثنا في هذا الموضوع في الجلسة العامة غير الرسمية اليوم، ولكن لأغراض تسجيل موقفنا في المحضر، وبروح من الالتزام، يود وفدي أن يتناول الكلمة مرة أخرى.

لقد كانت مدة السنة والنصف المنقضية وقتاً لم يسبق له مثيل بالنسبة لنا جميعاً بسبب جائحة الكوفيد-19. وحتى نحاول التكيف مع أساليب العمل الجديدة في عملنا وأن نواصل العمل المهم الذي يؤديه مؤتمر نزع السلاح أثناء هذه الفترة، لم يكن ممكناً إخراج المؤتمر من المأزق الطويل الأمد الذي وقع فيه.

فعدم قدرة المؤتمر على اعتماد برنامج عمل مدة تقارب 25 سنة، باستثناء عام 2009 - وحتى آنذاك لم يتسن تنفيذ برنامج العمل - دليل على الافتقار المزمن للإرادة السياسية الذي يمنع مؤتمر نزع السلاح من التفاوض على الصكوك الملزمة قانوناً وفق ما تقتضيه ولايته. فمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم الذي أسندت إليه الجمعية العامة ولاية القيام بذلك في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، فإن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يتناول تحديات بالغة الأهمية تتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي. وتدعم الهند برنامج عمل شامل ومتوازن يمكن المؤتمر من البدء في مفاوضات تنفيذاً لولايته.

ونظراً إلى الخطر الكبير الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية، لا بد للمجتمع الدولي من اتخاذ خطوات عاجلة باتجاه بلوغ الهدف المتمثل في إزالتها التامة. والهند ملتزمة بتحقيق هدف نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وعلى نحو لا تمييز فيه وقابل للتحقق منه، وقد نادت بإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة باتباع سلسلة خطوات خطوة بعد أخرى، وفق ما هو مطروح في ورقة العمل التي قدمناها إلى المؤتمر في عام 2007 بشأن نزع السلاح النووي (CD/1816).

وفي ورقة العمل، تحث الهند المجتمع الدولي على تكثيف الحوار لأجل بناء توافق للآراء والبدء باتخاذ خطوات ملموسة باتجاه تحقيق الغاية المتمثلة في نزع السلاح النووي بالاستناد إلى العناصر التالية: إعادة تأكيد التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية القاطع بتحقيق الغاية المتمثلة في إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة؛ والحد من ظهور الأسلحة والمذاهب الأمنية النووية، مع وضع المدى العالمي للأسلحة النووية والتهديد الذي تشكله في الاعتبار؛ واعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للحد من الخطر النووي، بما في ذلك مخاطر نشوب حرب نووية عرضية، وإنهاء وضع الأسلحة النووية في حالة تأهب درءً لاستخدام الأسلحة النووية استخداماً غير مقصود أو عرضياً؛ والتفاوض على اتفاق عالمي تبرمه الدول الحائزة للأسلحة النووية على "ألا يكون أي منها أول من يستخدم" الأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاق عالمي وملزم قانوناً على عدم استخدام الأسلحة النووية لمهاجمة دور غير حائزة للأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاقية بشأن الحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ والتفاوض على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر تطوير أسلحة نووية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتنص على تدميرها، مما يؤدي إلى إزالة عالمية لا تمييز فيها وقابلة للتحقق منها للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

وتكرر الهند نداءها باتخاذ هذه الخطوات، كما وردت في ورقة العمل، بما فيها التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، وهو ما تتادي به أيضاً حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 21.

ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، تدعم الهند البدء فوراً في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية استناداً إلى الوثيقة CD/1299، والولاية المضمنة فيها، التي تبقى الأساس الأكثر ملاءمة لإجراء مفاوضات، وهو ما أيده أيضاً فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وفريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

فالهند ترى أن المفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي الموضوع الأكثر نضجاً لكي يتناوله مؤتمر نزع السلاح وتؤكد مجدداً استعدادنا للمشاركة في هذه المفاوضات في المؤتمر.

أما منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي فهو بند آخر من البنود المطروحة منذ وقت طويل على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. وتتطلع الهند إلى شروع مبكر في التفاوض حول صك ملزم قانوناً في هذا الموضوع بهدف معالجة المسائل الملحة المتعلقة بأمن الفضاء.

وما فتئت مسألة ضمانات الأمن السلمية تدرج في جدول أعمال المؤتمر منذ عام 1979. فقد نادت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بأن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات باتجاه تأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونحن نعتقد أن لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حق مشروع في أن تحصل على تأمين يحميها من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وقد دعت الهند قرار الجمعية العامة 34/75 الذي أوصى بأن يواصل مؤتمر نزع السلاح بهمة مفاوضات مكثفة بشأن مسألة ضمانات الأمن السلمية. وباعتبار الهند عضواً في مجموعة الـ 21 وفي حركة عدم الانحياز، فإنها تدعم إبرام صك دولي عالمي ولا مشروط وملزم قانوناً بشأن منح ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية باعتبارها مسألة تحظى بالأولوية.

وتدعم الهند التمسك بقاعدة توافق الآراء في اتخاذ القرارات في مؤتمر نزع السلاح، حيث إنها الضمان الوحيد لتحقيق اعتماد تام وقبول عالمي لقرارات المؤتمر من قبل الدول الأعضاء فيه.

ومن العوامل التي من شأنها أن تساعد في الخروج من الطريق المسدود تحسين التواصل وزيادة التفاعل ما بين الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح بإجراء مزيد من المشاورات، بما فيها المشاورات غير الرسمية. فهذه ستؤدي إلى فهم أفضل لمواقف وآراء بعضنا البعض وستتّمي من ثم الاحترام المتبادل وتشجع على إيجاد أرضية مشتركة.

السيدة الرئيسة، إن الهند على استعداد للقيام بدورها في هذا المسعى وللعمل مع الدول الأعضاء على تحقيق أهدافنا الجماعية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة الهند على بيانها وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد لي سونغ (الصين) (تكلم بالصينية): شكراً لك، السيدة الرئيسة. أثناء التخطيط لعمل مؤتمر نزع السلاح، من الضروري والمفيد معاً ترتيب المناقشات فيما بين الدول الأطراف لكي تتناول مسائل من قبيل برنامج عمل المؤتمر، وبنود جدول الأعمال ذات الأولوية، وأساليب العمل، وغير ذلك.

بيد أنه من غير المناسب أن تنحصر هذه المناقشة في الوثيقة CD/2197. فتلک الوثيقة ملخص للرسائل التي تبادلتها جميع الأطراف أثناء رئاسة أستراليا العام الماضي، بيد أنها لا تكفي لتشکل الأساس الوحيد لتبادل الآراء المعمق بيننا في هذه المسائل. فموجز المواقف المضمنة فيها يعبر عن وجهة نظر متحيزة نوعاً ما؛ ففيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، على سبيل المثال، لا ترد في الوثيقة أي كلمة بشأن التفاوض حول معاهدة دولية جديدة لتحديد الأسلحة. بل أكثر من ذلك، ما هذه إلا وثيقة من العام الماضي.

وأثناء دورة هذا العام من دورات المؤتمر، وبفضل الجهود المشتركة للرؤساء المتناوبين، شرعت الدول الأعضاء في المؤتمر في مناقشات اتسمت بقدر أكبر من الصراحة والعمق وتناولت بنوداً مهمة في جدول الأعمال. وينبغي أن تشكل هذه الجهود أيضاً الأساس لمناقشاتنا في هذه الجلسة العامة اليوم.

وسأطلعكم باختصار أيضاً الآن على بعض آراء وفدي بشأن واجبات من يتراأس المؤتمر وفي مجموعة الرؤساء الست للدورة الحالية، إلى جانب رئيس الدورة السابقة ورئيس الدورة المقبلة (راء 2+6)، وبرنامج العمل، وأولويات جدول أعمال المؤتمر، وتحسين أساليب عملنا.

أولاً، فيما يتعلق بواجبات رئيس المؤتمر وآلية الرؤساء 2+6، لا ينص النظام الداخلي للمؤتمر بوضوح على واجبات من يتولى الرئاسة. بيد أنه، وبالإستناد إلى المادة 6 من النظام الداخلي التي تنص على الكيفية التي ينبغي بها للمؤتمر أن يؤدي عمله، ينبغي أن يتمثل دور الرئاسة، في رأينا، في إرشاد أعضاء المؤتمر في جهودهم إلى العمل على نحو يتوخى توافق الآراء. فالرئاسة، بصفتها تمثل إحدى الدول الأعضاء، ينبغي بالطبع أن تساهم بعرض آراء بلدها إلى جانب المساهمة بمهاراتها الشخصية في عمل المؤتمر، بيد أنه لا يجوز لها أن تفرض إرادة بلدها ولا إرادتها الشخصية على الدول الأعضاء. فيتعين على الرئاسة أن تبدي الاحترام التام لآراء وشواغل جميع الدول الأعضاء، وأن تكون مرآة لوحدهم الجماعية، وأن تعمل دائماً لأجل الحفاظ على وحدة الدول الأعضاء وتفاذي المواجهة والانقسام؛ فهذا هو التعبير الصحيح عن ممارسة الرئاسة القيادة.

وقد لاحظتُ أن العديد من الرؤساء المتناوبين قد أدوا عملهم متّخذين هذا الموقف بالذات. وإننا نعرب عن تقديرنا الكبير لجهودهم ومساهماتهم.

وعلى الخصوص، أودّ القول إن آلية الرؤساء 2+6 من أهم ما طرأ من تحسُّن في طريقة عمل المؤتمر. فهي لا تكفل التواصل والتنسيق والعصف الذهني ما بين الرؤساء المتناوبين في غضون عام معيّن فحسب، بل إنها تشجّع استمرارية العمل في المؤتمر من عام إلى آخر. وإذ تقترن هذه الآلية بالمشاورات ما بين رؤساء المؤتمر والمنسقين الإقليميين، فإنها تكون قد نهضت أكثر بالشفافية وبالتخطيط لعمل المؤتمر.

والصين على أهبة الاستعداد للعمل بهمة مع جميع الأطراف على مواصلة تعزيز عمل المؤتمر على نحو عادل وشفاف ومفتوح بواسطة الآلية الآتفة الذكر.

ثانياً، فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر، يتعلق الأمر ببرنامج عمل، كما يوحي الاسم، لذا يتعين أولاً أن يخدم أهداف وولاية ذلك العمل. وفي الحالة الراهنة، تتلخص الوجهة الصحيحة التي تؤدي إلى الخروج من الطريق المسدود في تمكين المؤتمر من إنجاز عمله الموضوعي.

وإن التجربة الناجحة في عام 2018 تستحق الاستمرار في البناء عليها. وحتى لو كان من الصعب، لأسباب شتى، الاتفاق على برنامج عمل، فقد كان من الضروري اتخاذ ترتيبات لعقد الاجتماعات بحيث تسنى للدول الأعضاء عقد مناقشات موضوعية تناولت فيها بنوداً هامة شتى مدرجة في جدول الأعمال. وهذا بالذات ما تم إنجازه على مدى السنتين الماضيتين.

وقد مكنتنا الجهود المنسقة التي بذلها الرؤساء المتناوبون في هذه السنة من عقد مناقشات موضوعية تناولت بنوداً شتى مدرجة في جدول الأعمال عن طريق عقد اجتماعات عامة، مما أتاح تسجيل آراء جميع الأطراف في المحاضر الرسمية للاجتماع، الأمر الذي كان بدوره تجربةً جديدةً.

وبالطبع، لا يزال الأمل يراود وفدي في أن تكون دورة العام المقبل من دورات مؤتمر نزع السلاح استمراراً لممارسة عام 2018 وفي أن تتوصل إلى وضع برنامج عمل شامل ومتوازن استعداداً للمفاوضات على معاهدة عن طريق إنشاء الهيئات الفرعية ذات الصلة والقيام بالعمل الموضوعي.

ثالثاً، فيما يتعلق بمواضيع وأولويات المؤتمر، منذ إنشاء ولاية الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح حتى الآن، تغيرت البنود التي ناقشها المؤتمر بمرور الزمن وأصبحت جوهرية أكثر. بيد أن اتجاه عملنا، إذ نتطلع إلى الأمام، ينبغي أن يكون أقرب إلى حقائق الأمن الدولي وإلى الاحتياجات العملية التي يتطلبها الحفاظ على السلم والأمن العالميين.

فنزع السلاح النووي، ومنع حدوث حرب نووية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، باعتبارها مسائل ذات أولوية بالنسبة للمؤتمر، مسائل ترتبط جميعها ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً أيضاً بالمصالح الأمنية المشروعة لأعضاء المؤتمر. كما أن هناك علاقات منطقية داخلية فيما بينها.

إن المشهد السياسي والأمني الدولي الراهن يشهد أعمق تطورات منذ نهاية الحرب الباردة. وإن الآراء والأفكار المختلفة التي تعبر عنها الدول الأعضاء بشأن المواضيع التي يتناولها المؤتمر وأوليّاته تستند إلى أوضاعها الدولية وبيئاتها الأمنية المختلفة، إلى جانب اختلاف مناظيرها الاستراتيجية وشواغلها الأمنية. وهذا أمر طبيعي تماماً. فأتساءل هذه المرحلة التاريخية، تزداد أهمية تمسك الدول الأعضاء بمبدأ الأمن غير المنقوص لجميع البلدان، وأهمية التزامها بسلوك ومنظور شاملين وموضوعيين ومتوازنين، وسعيها إلى توسيع نطاق توافق الآراء عن طريق مناقشات ومراسلات صريحة وعميقة والعمل على تحقيق الأمن المشترك والشامل والقائم على التعاون المستدام. وهنا تكمن قيمة مؤتمر نزع السلاح المهمة والتي لا غنى عنها.

رابعاً، أما بشأن زيادة كفاءة عمل المؤتمر، فقد كان للتسييس الشديد الذي غرق فيه المؤتمر في السنوات الأخيرة أثر سلبي بالغ على مناخ العمل في المؤتمر. ولكن، لدينا جميعاً، لحسن الحظ، أمل في أن يُترك الماضي للماضي. فينبغي لنا جميعاً أن نتطلع إلى العمل معاً لأجل النهوض بعمل المؤتمر.

ومن الناحية المنطقية، ينبغي أن تحظى مسألة زيادة كفاءة عمل المؤتمر وتحسين أساليب عمله بالاهتمام المشترك من جميع الدول الأعضاء وأن تبحث لها الدول الأعضاء على حل مشترك. فلماذا إذن يتوخى بعض الدول الأعضاء كل هذا الحذر بشأنها؟ وأقولها بصراحة، إن السبب في ذلك هو خوفها من أن تضعف وتقوّض قاعدة توافق الآراء المنصوص عليها في النظام الداخلي للمؤتمر وخوفها أيضاً من أن تُنتهك، أو حتى أن تُسلب منها، حقوقها وكرامتها بصفقتها أعضاء في المؤتمر.

ومثلما قلت في بياني الأسبوع الماضي، توافق الآراء هو روح عمل مؤتمر نزع السلاح، حيث إنه يعبر بالفعل عن المساواة والاحترام المتبادل ما بين الدول الأعضاء وعن الدرجة العالية من المسؤولية التي ترغب في تحملها لأجل المصالح الأمنية لجميع البلدان ولأجل عمل المؤتمر. فذلك العمل تأثير على المصالح الأمنية لجميع البلدان، ويتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن تُحترم بصورة كاملة الشواغل الأمنية لكل بلد. فبهذه الطريقة فقط تستطيع نتيجة أعمال المؤتمر أن تصمد أمام اختبار التاريخ.

أما بالنسبة للعمل الفعلي الذي يقوم به المؤتمر، فينبغي لنا أولاً اعتبار الدول الأعضاء شركاء متساوين ويحظون بالاحترام المتبادل في الحوار، وأن نتحلى بالصبر ونحن نستمع إلى آراء جميع الأطراف وأن نفهمها، وأن نولي الاهتمام والعناية الواجبين للشواغل والآراء والاقتراحات التي يقدمها مختلف الدول الأعضاء وان نسعى إلى تحقيق توافق الآراء عوض الدفع إلى المواجهة أو حتى إطلاق النعوت والتتميط والوصم الذي يطال البلدان المعنية بصورة غير عادلة. فبهذه الطريقة فقط نستطيع إعادة بناء الثقة المتبادلة وجعل مناخ العمل في المؤتمر يسير في اتجاه صحي أكثر. ومن شأن هذا أن يقطع بنا شوطاً كبيراً في النهوض بعمل المؤتمر برمته.

وما دمنا قد استطعنا جميعاً إنشاء آلية الرؤساء 2+6 على مدى السنتين الصعبتين الماضيتين، في محاولة جديدة للنهوض بعمل المؤتمر بشكل منظم، فينبغي أن يكون لدينا كل الأسباب للاعتقاد أنه سيكون باستطاعة أعضاء المؤتمر، على أساس المساواة والاحترام المتبادل، بذل مزيد من الجهود وتحقيق تقدم جديد في زيادة كفاءة عملهم وتحسين أساليب عملهم وتعزيز العمل الموضوعي في مواضيع شتى. وشكراً لك، السيدة الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه وأعطي الكلمة الآن لمندوب

باكستان.

السيد عمر (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): لأننا الآن في الجلسة العامة الرسمية، سأغتنم الفرصة لعرض آراء بشأن السبيل إلى المضي قدماً بالعمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح. وسأغتنم هذه الفرصة أيضاً لتأكيد موقفنا وجعله متوافقاً مع موقف مجموعة الـ 21، على نحو ما أعرب عنه البارحة أمامكم، فيما يتعلق باختيار وقرارات العمل الوطنية الفردية لأغراض المناقشة في إطار اجتماع رسمي. وإننا لا نعترض على عقد مناقشة عامة من حيث هي، لكن الأسلوب يشكّل مدعاة قلق.

السيدة الرئيسة، بصرف النظر عما إذا كنا في اجتماع رسمي أو غير رسمي، تبقى آراء وفدي على حالها. وأدكر بها لأغراض تسجيلها في المحضر.

إن النقاش الذي يتناول أداء هذه الهيئة وإمكاناتها ومشاكلها يمكن أن يكون مثمراً أكثر وموجهاً نحو تحقيق نتائج. بيد أن هذا الأمر يستلزم، في رأينا، النظر إلى الأمور عبر عدسة أوسع تتسم بالموضوعية بهدف تناول "لماذا" و"كيف" عوض تناول "ماذا" و"متى". ومثلما يقول المثل القديم، "معرفة الداء نصف الدواء"، أو بعبارة أخرى أن التشخيص السليم نصف الدواء. وسأتناول الآن باختصار الجزء المتعلق بـ "لماذا"، أولاً.

على مدى السنوات القليلة الماضية، تدهور النظام العالمي، في جانبه السياسي والأمني والاقتصادي، من نواحي عديدة. فقد سددت ضربة قاضية لهذا النظام دول ذات سطوة بتقويضها المتعمد قواعد ومعايير عريقة تتعلق بتحديد الأسلحة. وقد كان من أسباب ضعف هذا النظام أيضاً عدم وفاء هذه الدول بالتزاماتها القانونية.

وإلى جانب هذا التآكل المعياري، لا تزال عصرنة الترسانات والقدرات بوتيرة متزايدة وإدماج تكنولوجيات جديدة وتشغيلها عبر عدة مجالات عوامل تزيد من حدة المخاطر وتحرك سباق التسلح وتسرع نار العداء، خاصة ما بين القوى العظمى. إنني أذكر بهذه التطورات والاتجاهات للتأكيد على أنها ليست مساعي أكاديمية ولا بحثية تتناول الماضي أو الحاضر. إنها الأخطار حية يتعين الاعتراف بوجودها ولها تأثير مباشر على مناطق إقليمية ودون إقليمية شتى، وكذلك على المصالح الأمنية المشروعة للدول.

ويبقى مؤتمر نزع السلاح جهازاً حيويًا في هيكل الأمن المتعدد الأطراف، وجزءاً لا غنى عنه من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويبقى دور هذه الهيئة فريداً من نوعه. بيد أنها ستبقى حبيسة آثار هذا النظام الأمني العالمي المضطرب والهش من المنظور الجيوسياسي. ويصدق هذا القول على الآلية الأكبر وعلى الهيئات الدولية التي أسندت إليها ولاية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحديد الأسلحة.

والآن أود أن أعرج باختصار على الجزء المتعلق بـ "كيف". فقد رأينا عودة الروح إلى توافق في الآراء عالمياً على أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار خطوة أولى عاجلة. ويجب أن يكون توافق الآراء هذا راسخاً في التمسك المخلص والذي يمكن البرهنة عليه بالقانون الدولي وبالوفاء بالالتزامات القانونية. ويجب أن يساهم في تعزيز أمن جميع الدول ويجب ضمان ألا يُسمح بأن تكون الغلبة للإغراءات الخاصة والمصالح الاستراتيجية الذاتية على حتميات الاستقرار العالمي والإقليمي. فالإنصاف وعدم التمييز وضبط النفس والاعتراف بالمصالح المشروعة لجميع الدول هي العناصر اللازمة لكي يحقق مؤتمر نزع السلاح ومكونات آلية نزع السلاح الأخرى نتائج مجدية.

نحن لسنا سادجين وندرك أن هذا سيكون مهمة معقدة، لكن بناء الثقة وإعادة الثقة وإحياء توافق الآراء الدولي يبقى الخيار الوحيد القابل للإنجاح بالنسبة إلى آلية تحديد الأسلحة، ولا سيما بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، لكي يؤدي وظيفته ويحقق الغاية منه.

فبالنسبة للمؤتمر نفسه، وفي هذا السياق الأوسع، يجب أن تكون خيارات العمل في المستقبل من النوع الذي يتفاعل مع هذه التحديات. فاتباع نهج فاشلة عفا عليها الدهر لن يحقق أي نتائج. فالوسائل والأساليب التي لا تقدر هذه الحقائق الكبرى حق قدرها لم تتجح على مدى عقود؛ ومن غير المرجح أن تتجح في المستقبل.

فلا تزال الاستعادة مما أثبت نجاعته ومما لم يثبتها أمراً لا بد منه. فقد تم اختبار التفضيلات التعسفية والمفاهيم الذاتية للنضج وتمارين الصياغة الإبداعية وأثبتت عيوبها. وقد منعت هذه الأعمال أيضاً مؤتمر نزع السلاح من تناول البند الأهم في جدول أعماله - أي، نزع السلاح النووي - منذ مدة طويلة جداً. والواقع أنه لم يُسمح للمؤتمر، على مدى عقود، أن يتفاوض على بعض من أقدم البنود في جدول أعماله، وهو أمر ذو أهمية بعيدة المدى بالنسبة للأمن الدولي. وهذا النقاش الذي يتناول توافق الآراء له سياق.

وإننا على يقين من أنه سبق لمؤتمر نزع السلاح أن قام بعمل موضوعي بشأن جميع البنود في جدول أعماله ومن أنه لا يزال قادراً على القيام به. ونعتقد أن هناك عدداً من المسائل التي تتطلب اهتمام المؤتمر بها عاجلاً وعلى رأسها نزع السلاح النووي، الذي هو سبب وجود المؤتمر.

وإننا نضع نصب أعيننا مواقف أعضاء مؤتمر نزع السلاح ونرى أن ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث حرب نووية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، إلى جانب مسائل أخرى ناشئة ومعاصرة يمكن أن تتطلب توافق الآراء بشأنها، أمور يمكن التركيز عليها، - إلى أن تبلغ نقطة بدء التفاوض على نزع السلاح النووي. ومن شأن التركيز على مسائل أقل إثارة للخلاف، ونظن أن مسألة ضمانات الأمن السلبية مسألة سهلة نسبياً من بين تلك المسائل، أن يساعد على بناء الثقة.

السيدة الرئيسة، في الأخير، نرى أن فعالية مؤتمر نزع السلاح لا ترتبط بنظامه الداخلي، الذي يبدو لنا جيداً. وإلقاء اللوم على النظام الداخلي للمؤتمر أو على أساليب عمله في وصوله إلى طريق مسدود منذ وقت طويل أمر تقنّده الحقائق. فهناك عدة معاهدات مهمة تكمل التفاوض بشأنها بالنجاح باتباع نفس الإجراءات والأساليب. وينبغي لنا جميعاً أن نقر بالوقائع التي لا تسمح بالتفاوض على أي بند.

وما نحتاجه في المستقبل هو النظر إلى جميع البنود في جدول أعمالنا من زاوية متجددة، بما في ذلك بحث المسائل الناشئة والمعاصرة التي تتدرج ضمن جدول الأعمال المكرس لمؤتمر نزع السلاح. فهذا يبقى النهج العملي الوحيد أمام مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب باكستان على بيانه وأعطي الكلمة الآن لمندوب جمهورية إيران الإسلامية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، لقد وضعنا بالفعل في موقف حرج جداً يتمثل في تكرار البيان والتعبير عن الموقف الذي تم التعبير عنه قبل دقيقتين من الآن. فبصيغة غير رسمية، أعربت مجموعة الـ 21 بالفعل عن قلقها من عقد اجتماع رسمي بشأن ورقة العمل CD/2197، ونحن ندعمها في هذا دعماً تاماً. وأود الآن أن أكرر مداخلتني التي قمت بها بالفعل على الورق أثناء الاجتماع غير الرسمي في هذا اليوم.

نشكر أستراليا على ما بذلته من جهود أثناء توليها الرئاسة العام الماضي. فقد درس وفدي الورقة التي أعدتها بالاستناد إلى المشاورات التي أجرتها مع عدد كبير من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. ومع أننا نثمن هذا التجميع، فإننا نفهم أن ورقة العمل تمثل تصور دولة عضو واحدة - هي أستراليا - لآراء الدول الأعضاء التي تم تشاور معها بشأن عمل مؤتمر نزع السلاح ووظيفته. بيد أن السؤال عما إذا كان مؤتمر نزع السلاح سيعقد اجتماعات عامة أو غير رسمية لمناقشة أي ورقة عمل فردية يقدمها أي عضو في مؤتمر نزع السلاح بشكل فردي يبقى مطروحاً.

وقد أتاح الاجتماع غير الرسمي لهذا اليوم الفرصة لنا للتعبير عن كل ما نحتاج أن نقوله في كل موضوع أثير في ورقة عمل أستراليا. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نضع نصب أعيننا أنه ليس من بين المواضيع التي حددتها أستراليا موضوع واحد يحظى بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح، ناهيك عن أن نصف أعضاء المؤتمر تقريباً لم يتم التشاور معهم بسبب ضيق الوقت وبسبب الوضع الناجم عن الجائحة، مثلما جاء في الورقة.

وعليه، نقول إن ورقة العمل هذه ينبغي أن تعامل كأبي ورقة عمل فردية أخرى قدمها أي عضو في مؤتمر نزع السلاح وينبغي اعتبارها جميعاً وتحليلاً قامت به أستراليا للردود التي تلقتها من أولئك الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح الذين تم التشاور معهم أثناء توليها الرئاسة في عام 2020.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وفد جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وأعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد ليم سانغ بيوم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسية، مرة أخرى، أود أن أقول إنني أقدّر مخلصاً المبادرة التي أخذت أستراليا بزمامها لأجل تكبير جماعي في عمل مؤتمر نزع السلاح. ونعرب عن الشكر أيضاً لأستراليا على ما بذلته من جهود للتواصل مع العدد الكبير من أعضاء مؤتمر نزع السلاح والمراقبين فيه ولتجميع آرائهم في الوثيقة CD/2197. وإننا نجد في تلك الورقة العديد من الأفكار المثيرة للاهتمام. ويعتقد وفدي أن إجراء نقاش مستمر وصريح بشأن هذه المسألة سيؤدي بنا إلى اعتماد موقف أفضل تجاه العمل بشكل تعاوني.

وفيما يتعلق بالمسألة التي أثيرتها، السيدة الرئيسية، يدعم وفدي نهج "الرؤساء 2+6" الذي اعتمده الرؤساء الست في هذه السنة والسنة الماضية، فقد أبانوا عن التزام تعاوني ومستمر بالعمل معاً على اعتماد برنامج عمل. وفي الوقت نفسه، صحيح أيضاً أنه لم يُعتمد برنامج العمل منذ سنوات عديدة جداً وأن التقارير السنوية لمؤتمر نزع السلاح قد اقتصررت على وصف تقني ثلاث سنوات متتالية.

فلكي تستمر تعددية الأطراف، علينا أن ننظر إلى هذه الهيئة الموقرة من منظور جديد حتى نستشف سبل إعادة الحيوية لعمله والمضي قدماً فيه. وبهذا المعنى، علينا أن نزيد في اختزال قائمة بنود جدول الأعمال الذي يُعتمد في كل سنة أو معالجة جوانب أكثر راهنية من البنود الأساسية، مركزين على بنود جدول الأعمال الملحة بغية زيادة فعالية المؤتمر في التغلب على التحديات الأمنية الحالية.

وبإمكان الدول الأعضاء أن تحاول أولاً التوصل إلى توافق للآراء بشأن نص غير ملزم من قبيل القواعد والمعايير ومدونات السلوك، كوسيلة لتحقيق تقدم في المناقشات الموضوعية بشأن بنود معينة. وإنشاء هيئات فرعية يشكل خطوة إيجابية أيضاً باتجاه تعزيز العمل التحضيري لإجراء محادثات مجددة بشأن البنود الأساسية، كما فعلنا في عام 2018. وفي هذا الشأن، نتفق على أن إنشاء الهيئات الفرعية ينبغي فصله عن اعتماد برنامج العمل.

وليس بمقدورنا إضاعة مزيد من الوقت أو الجهد على إعادة المصادقية إلى مؤتمر نزع السلاح. فحظوظه في النجاح ستكون ظاهرة إذا ما حقق المؤتمر تقدماً في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار مع إيلاء المراعاة الواجبة للمبادرات من خارج مؤتمر نزع السلاح، كمبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي، وتهيئة مناخ لنزع السلاح النووي، وإجراء مناقشات موضوعية تتناول الحد من المخاطر والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وإن جمهورية كوريا على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء الأخرى الملزمة بتحقيق تقدم في مسائل نزع السلاح. ونأمل أن يعمل جميع الأعضاء معاً على تحقيق مجموعة واضحة من الأهداف حتى يتسنى للمؤتمر تحقيق تقدم حقيقي ومُجد وعلى تزويده بالزخم الذي هو في أمس الحاجة إليه توجهاً لإنجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المؤجل.

الرئيسية (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لمندوبة ماليزيا.

السيدة موهدي بيستا (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسية، تتناول ماليزيا الكلمة نيابة عن مجموعة الـ 21. فالمجموعة ترغب في عرض آرائها بشأن طلب مناقشة اليوم وعقدها في صيغة غير رسمية. وكما تعلمين، تم إطلاعك وإطلاع آلية الرؤساء 2+6 على هذه الآراء البارحة وهي تُعرض اليوم على جميع الدول الأعضاء من باب الإعلام بالشيء.

وفي البداية، تود المجموعة أن تعرب عن تقديرها لجهودك ومبادراتك الحثيثة، السيدة الرئيسية، في الاضطلاع بعمل المؤتمر. وتحيط المجموعة علماً بأنه قد أخذ بزمام مبادرات شتى برئاستك، من بينها المناقشتان المواضيعيتان اللتين تناولتا البندين 6 و7 من جدول الأعمال إلى جانب الجلسات العامة الرسمية

وغير الرسمية لمناقشة مشروع المقرر بشأن التحديتات اللغوية أو التقنية للنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح بهدف أخذ المساواة بين المرأة والرجل بعين الاعتبار. وتلاحظ المجموعة كذلك أنه ستجرى مناقشة للورقة الأسترالية CD/2197، اليوم، وأن جلسة علنية ستُعقد في 12 آب/أغسطس 2021 بشأن الشباب ونزع السلاح.

وعلى العموم، ما انفكت المجموعة تتحلى بمرونتها المعهودة في عمل المؤتمر. ويُعتبر هذا النهج برهانا على دعمنا المتواصل لجميع الرئاسات، بما فيها رئاسة كندا، وعلى تعاوننا المستمر معها. وتسلم المجموعة بأن أمر اقتراح بنود أو أنشطة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح متروك لتقدير الرئيس وهي تحترم ذلك. بيد أن المجموعة تود أن تعرب عن شواغلها فيما يتعلق باقتراح عقد مناقشة الوثيقة CD/2197 في صيغة جلسة عامة رسمية. وتؤكد المجموعة أن شواغلها لا تتعلق بالمضمون وإنما بالنهج أو الأساليب المعتمدة في المناقشة، وبالممارسة المتمثلة في عقد مناقشة تتناول ورقة عمل فردية في شكل جلسة عامة رسمية.

وتود المجموعة أن تشدد على أن التوصل إلى توافق للآراء بشأن برنامج العمل ينبغي أن يكون محل تركيز المؤتمر عوض تناول ورقة عمل فردية. وتدعم المجموعة أي أنشطة تتمتع بتوافق الآراء عليها ومن شأنها أن تحقق تقدماً في عمل المؤتمر وتساهم في الوقت نفسه في سد الثغرة وبناء الثقة داخل المؤتمر.

ونظراً إلى ان الصيغة الأولية لمناقشة اليوم قد أحيلت إلى جميع الدول الأعضاء في يوم الجمعة 6 آب/أغسطس 2021، فإن المجموعة أعربت فوراً عن شواغلها لآلية الرؤساء 2+6 بعد اجتماعها التنسيقية البارحة. وإذ تضع المجموعة نصب عينها المدة الزمنية المحدودة المتاحة للرئاسة وللدول الأعضاء لأجل القيام بالاستعدادات الضرورية لمناقشة اليوم وإظهار تأييدها للرئاسة، فإن المجموعة قالت إنها تتحلى بالمرونة تجاه المؤتمر ليوصل مناقشة الوثيقة CD/2197. وعليه فإن المجموعة طلبت إلى الرئيسة أن تتظر في عقد هذه المناقشة في صيغة غير رسمية.

السيدة الرئيسة، تشدد المجموعة على أهمية أن يأخذ المؤتمر بعين الاعتبار آراء جميع الدول الأعضاء، وهي تعرب عن تقديرها الكبير لأخذك هذا الطلب بعين الاعتبار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة ماليزيا على بيانها وأعطي الكلمة الآن لمندوب إندونيسيا.

السيد روساندري (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، بما أننا هنا الآن في اجتماع رسمي، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأقرأ مجدداً المداخلة التي ألقيتها هذا الصباح. لكن قبل أن أبدأ، أود أيضاً أن أؤيد ما جاء في البيان الذي أدلت به ماليزيا نيابة عن مجموعة الـ 21.

ترحب إندونيسيا بمبادرة كندا المتمثلة في طرح ورقة العمل CD/2197 للنقاش اليوم. ونثمن أيضاً إعداد أستراليا الورقة وجهودها في إجراء مشاورات مع مزيد من 40 عضواً ومراقباً في مؤتمر نزع السلاح هذه السنة. فمن الواضح أنه لا بد من التشاور مع جميع الأعضاء لأجل إيجاد جواب أشمل على السؤال المتعلق بكيفية الخروج من الطريق المسدود في هذه الهيئة.

ففي المنتديات المتعددة الأطراف، من الشائع جداً ظهور خلافات في الرأي بين البلدان. بل إنه من الطبيعي لأننا جميعاً نأتي بمصالحنا وأجندتنا الوطنية الخاصة وفي المحافل المتعددة الأطراف كهذا المحفل، نحن نحاول إيجاد نقاط التلاقي والقواسم المشتركة والسمات المقتسمة. بيد أنه لا بد أن يكون هناك شيء ينبغي تحسينه، إن لم يكن إصلاحه، عندما يتعذر على الهيئة المتعددة الأطراف التوصل إلى توافق في الآراء على مدى عقدين من الزمن بشأن برنامج عمل أو حتى الاتفاق على تحديث تقني.

وكثيراً ما نسمع عن شواغل العديد من المندوبين الذين يشددون على عدم توفر حسن النية والإرادة السياسية والثقة ما بين البلدان. إننا نتفق تماماً مع هذا الطرح ونعتقد أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لأجل إعادة الثقة وتهيئة مناخ ملائم للمفاوضات وصولاً إلى التفاوض في نهاية المطاف. ويعتقد وفدي أنه لا توجد طرق مختصرة لتحقيق ذلك. فقد يكون علينا الاستماع أكثر لبعضنا البعض والانخراط في حوار بناء أكثر وفهم مواقف بعضنا البعض والعمل أكثر لأجل إيجاد أرضية مشتركة، والتخلي بمزيد من المرونة والاستعداد أكثر لقبول الحلول الوسط.

وهذا طبعاً ليس بالمهمة السهلة، فهو يستغرق الوقت والجهد. بل إنه يزداد صعوبة لأننا لا نسعى تماماً إلى تحقيق نفس الأهداف في هذه الهيئة. فعندما ننظر إلى آراء ومساهمات بعض الزملاء المقدمة في هذه الورقة، هناك بالفعل أولويات ونُهج مختلفة، حيث إن البعض له مرامٍ بعيدة بينما البعض الآخر له مرامٍ قريبة. ولهذا السبب، ندرك الدور الحاسم الذي يؤديه برنامج العمل.

فلبرنامج العمل دور فعال في تيسير عملنا المشترك. ولأن هذا العمل عمل مشترك، ينبغي لنا القيام به بروح من التنازل والتوافق. وينبغي أن يكون برنامج العمل قادراً على الاتساع لمصالح كل من الدول النووية والدول غير النووية.

فينبغي تناول مسائل نزع السلاح النووي ومعاودة وقف إنتاج المواد الانشطارية وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على قدم المساواة وبطريقة مناسبة وعلى نحو يتسق مع ولايات مؤتمر نزع السلاح. فإذا لم نكن جميعاً مستعدين للتفاوض، يمكننا جميعاً القيام بالأعمال التحضيرية لتمهيد الطريق أمام التفاوض. وحتى لو كانت هذه خطوات صغيرة، فإنها خطوات مهمة ما دمنا نمشي في الاتجاه الصحيح. فلنعمل بهمة وإخلاص من أجل الاتفاق على نهج مشترك لإيجاد أرضية مشتركة وتخطي الصعوبات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب إندونيسيا على بيانه وأعطي الكلمة الآن لمندوب تركيا.

السيد أصلنارغون (تركيا) (عبر رابط الفيديو) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف أن يكون مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد الذي أسندت إليه ولاية التفاوض على نزع السلاح، لا يزال في طريق مسدود منذ أكثر من عقدين من الزمن. فتركيا تولي أقصى قدر من الأهمية لتحديد الأسلحة ولهيكل نزع السلاح.

وفي هذا الشأن، تتمثل أولويتنا الأولى في الحفاظ على هذا المحفل القيم باعتباره منصة فعالة تؤدي دورها وفي إعادته إلى القيام بعمله الموضوعي في إطار نظامه الداخلي. ويتعين علينا أن نتجنب الخلافات المعروفة والمسائل التي لم يتحقق بشأنها توافق الآراء. فتركيزنا على القواسم المشتركة وعلى المسائل الأهم التي يرجح أكثر أن نتوصل بشأنها لتوافق في الآراء سيخدم بشكل أفضل المؤتمر في قيامه بعمله على الوجه الصحيح.

ونأمل التوصل إلى إنشاء جو من التوافق والمرونة من قبل جميع الجهات ذات المصلحة بشأن المسائل التي لها ارتباط مباشر بجهود نزع السلاح على الصعيد العالمي ونأمل أن يتسنى اعتماد برنامج عمل وفقاً لذلك في السنوات القادمة.

وقد ذكر بعض البلدان أن من المهم بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح أن يستعرض العضوية فيه لأهداف من بينها زيادة عدد أعضائه، مثلما جاء في الوثيقة CD/2197. وتوخياً للوضوح، لا تعترض تركيا على زيادة عدد الأعضاء. فقد أدينا دوراً بناءً أثناء المرة الأخيرة التي زاد فيها عدد الأعضاء. بيد أنه لا تزال لدينا شواغل بشأن توقيت هذه الزيادة. وقد اعتمدنا نهجاً صريحاً ومفتوحاً. ونرى أن الطريق المسدود الذي نحن فيه لم ينشأ عن الإجراءات أو عن مسائل لا تتعلق بالعضوية أو عن ديناميات العلاقات الدولية في المؤتمر.

لقد أنشئ المؤتمر وأسندت إليه ولاية فريدة من نوعها وعدد محدود من الأعضاء لسبب وجيه. فالمؤتمر بصيغته الحالية قد أثمر معاهدات ناجحة في الماضي. ومن هذا المنظور، فإن تركيا على يقين من أن مؤتمر نزع السلاح لديه الولاية والنظام الداخلي والعضوية للقيام بواجباته. ونعتقد أن هناك حاجة عاجلة إلى توفر إرادة سياسية قوية لكي يستأنف مهمته الأساسية المتمثلة في التفاوض على معاهدات دولية ملزمة قانوناً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب تركيا على مداخلته. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ أرى مندوبة جمهورية فنزويلا البوليفارية. لك الكلمة، سيدتي.

السيدة دياس مندوسا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): شكراً لك، السيدة الرئيسة. تقدر جمهورية فنزويلا البوليفارية الجهود التي تبذلها رئيسة مؤتمر نزع السلاح لأجل إبقاء عمل هذه الهيئة نابضاً بالحياة.

ينضم وفدي إلى التعليقات والآراء التي أعرب عنها وفد ماليزيا للرئاسة باسم مجموعة الـ 21 وإلى البيان الذي ألقى في الجلستين العامتين الرسميتين وغير الرسمية، فيما يتعلق بصيغة هذا الاجتماع المعقود لمناقشة وثيقة لوحدها. وحيث إننا انتقلنا إلى صيغة الجلسة العامة الرسمية، فإن وفدي يود أن تُسجل آراؤه في المحضر ويكرر البيان الذي ألقى هذا الصباح أثناء المشاورات غير الرسمية.

ويعتقد وفدي أن مناقشة هذه الوثيقة في جلسة عامة رسمية لا يعني ضمناً أن الوفود تتفق على مركزها أو صفتها؛ فلا ينبغي اعتبار هذه المناقشة سابقة، ونعتقد أن عمل المؤتمر قد تضرر بشكل كبير جراء تحويله إلى هيئة تداولية وتخصيص موارد بشرية ومالية لمناقشة وثائق لم تُعرض على المؤتمر للنظر فيها ولم يتوصل الأعضاء في المؤتمر إلى توافق للآراء بشأنها، حيث إن تلك الوثائق لا تتضمن سوى مساهمات وآراء أحد رؤساء دورة عام 2020.

ونحيط علماً بالوثيقة CD/2197، المعنونة "ملخص المشاورات أثناء رئاسة أستراليا". ونحن نثمن الجهود التي بذلتها أستراليا أثناء رئاستها؛ فرغم الحالة الصعبة التي تسببت فيها جائحة الكوفيد، استطاعت عقد مشاورات. ونود أن نؤكد أن هذه الوثيقة، في رأي وفدنا، هي ورقة عمل أعدها وقدمها وفد واحد وأنها تتضمن آراء واحدة من الرئاسة الست في دورة عام 2020.

وقد توقفت المفاوضات الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح منذ أكثر من 20 عاماً. وفي السنوات الأخيرة، بقي المؤتمر معلقاً بسبب الانهيار وإعادة التفاوض غير الفعال بشأن اتفاقات مهمة تتعلق بالأمن الدولي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما فيها بعض أهم المعاهدات الثنائية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ورغم المخاطر، تعذر على المؤتمر تحقيق تقدم في تنفيذ ولايته.

والمخلص الذي قدمته أستراليا، في نظر وفدي، يعرض صورة مغرقة في التشاؤم بشأن مستقبل المؤتمر. فالوثيقة التي أعدتها الرئاسة الأسترالية، والتي تؤكد عدم التوصل إلى توافق للآراء بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي أن يتضمن برنامج عمل المؤتمر ولاية تفاوضية واختلاف الآراء بشأن نطاق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والهدف منها، لا تعبر عن الرغبة والحاجة اللتين أعرب عنهما بعض الوفود للبدء في مناقشات فوراً بشأن، على سبيل المثال، صك ملزم قانوناً متعلق بمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي وبضمانات الأمن السلبية.

وإننا لا نشاطر الرأي القائل إن الجهود المبذولة لتحقيق تقدم في التفاوض على المسائل الأربعة الأساسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر - وهي وقف سباق التسلح ومنع حدوث حرب نووية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية - قضية خاسرة. وتوصي الورقة بأن يشرع المؤتمر في العمل على مدونات سلوك وخطة عمل، وهي وثائق غير ملزمة، ولكن كون المؤتمر

لديه سلطة التفاوض لا يعني أنه ينبغي له أن يتفاوض. وهذا النهج، في رأينا، يعطي الأفضلية بالأساس لمذاهب بلدان تُضعف نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار الحالي، وتخرج عن ولاية المؤتمر لمناقشة صكوك ملزمة قانونياً.

وقد يتساءل المرء عن دور المؤتمر في وضع يبدو فيه أن الدول الأعضاء في المؤتمر تتخلى عن بذل أي جهد سعياً إلى وضع نص ملزم يتناول نزع السلاح. فما هي الدول الأعضاء في المؤتمر التي ستستفيد إذا ما قُيدت ولاية المؤتمر الأساسية أو إذا ما أُهملت تلك الولاية؟

تعتقد فنزويلا أن إضعاف ولاية المؤتمر سيسهل ببساطة تقبل الوضع القائم ويقوّي مذاهب الردع القائمة على إعادة إطلاق سباق التسلح. وتشاطر فنزويلا الرؤية المتعددة الأطراف للأمن الدولي. وهي تعتقد أنه يمكن تحقيق السلام عبر تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وإن الحوار البناء وتوفر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء في المؤتمر أمران لا غنى عنهما في جبر الضرر الذي ألحق بنظام نزع السلاح الدولي. وبناءً على هذه الخلفية، سيكون على المؤتمر أن يكرس جهوداً ضخمة في عام 2022 للخروج من مأزقه التاريخي، الذي تقامت خطورته نتيجة عدم اليقين الذي تسببت فيه جائحة الكوفيد-19.

ويبقى المؤتمر المحفل الوحيد المتعدد الأطراف الذي أُسندت إليه ولاية التفاوض على صكوك ملزمة قانوناً بشأن نزع السلاح. وشكراً جزيلاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوبة جمهورية فنزويلا البوليفارية على بيانها وألاحظ أن سفير الولايات المتحدة الأمريكية قد طلب الكلمة ثانية، لكنني أود فقط أن أقول إننا قد بلغنا نهاية الوقت المخصص لنا هذا الصباح. تفضل سيدي، لك الكلمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً، السيدة الرئيسة. سأوجز. أود أن أشكرك على عقد هذه الجلسة العامة. أعتقد أن من المهم عقدها حتى يتسنى لنا البدء في مناقشة كيف يمكننا أن نحسن قيام المؤتمر بوظيفته. وكنت أتمنى بالتأكيد لو أن مزيداً من البلدان قد تناول الكلمة لطرح مواقفه وتسجيلها في المحضر لأنني أعتقد أننا سنبقى في مأزق إلى أن نناقش بجدية أساليب عمل الهيئة. لن يتغير شيء. وسيواصل وفدي طرح هذه المسألة لأننا نعتقد أنها بالغة الأهمية بالنسبة لأداء هذه الهيئة وظيفتها. وعليه، فإنني أعتبر أن مناقشة اليوم هي بداية هذه المناقشة الأساسية وليست نهايتها بالتأكيد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على مداخلته. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

إن، أيها الزملاء، بهذا نختم أعمالنا لهذا اليوم. وأود أن أشكركم جميعاً على تفاعلكم أثناء مناقشة هذا الصباح.

ستكون الأمانة على اتصال بكم فيما يتعلق بتوقيت اجتماعنا المقبل وترتيباته اللوجستية، وهو الاجتماع الذي سيُعقد الخميس المقبل، الموافق لليوم الدولي للشباب. وفي ذلك الاجتماع، سنستمع إلى ملاحظات من السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ومن مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالشباب، إلى جانب عروض يقدمها شباب الأمم المتحدة المناصرين لنزع السلاح. ثم ستنتم دعوة أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى مناقشة المسائل الموضوعية التي سيثيرها الشباب المناصرين وسيحدثون عن مبادراتهم الخاصة التي يشاركون فيها شباب أو المتعلقة بالتنقيف في ميدان نزع السلاح، أو عن أي موضوع آخر يروونه مفيداً وذو صلة بالموضوع.

رجاء، تذكروا أنه ينبغي للدول التي ترغب في منح تصديق لأحد ممثلي الشباب كي ينضم إلى وفدها بغرض إلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح أن ترسل مذكرة شفوية لهذا الغرض إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح قبل نهاية يوم العمل يوم الأربعاء المقبل كأقصى تقدير.

شكراً لكم جميعاً وأشكر أيضاً المترجمين الفوريين والأمانة على دعمهم.

أعلن رفع الجلسة.

رُفعت الجلسة على الساعة 10/13 بعد الظهر.